ماذا بعد استقالة مجلس الوزراء؟

قماشة الأعضاء والوزراء واحدة والمهم متابعة ورقة المجلس الإصلاحية

بصرف النظر عن تفاصيل الوقائع التي حدثت في هذا الدور الأخير من أدوار انعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني، وبصرف النظر عما جرى في الكواليس قبل الانعقاد وأثناءه، وبصرف النظر حتى عن النتائج التي تمخضت عنها الاجتماعات، يجب القول إن قدر المجلس على الرغم من سلبياته أن يبقى أحد الركنين الاثنين اللذين تقوم عليهما الشرعية الفلسطينية، فالرئيس والمجلس هما الهيئتان المنتخبتان شعبيا على مستوى إقليم السلطة الوطنية الفلسطينية، وكلاهما مرجعية وقيادة تتجه الأنظار إليها في كل شأن عام يخص الوطن والشعب. وما من إطار سيادي آخر يهرع إليه الناس كافة في القضايا الخاصة بشرعية النظام والكيان بعد هذين الإطارين.

وقد حكمت الأغلبية البرلمانية بإعادة انتخاب هيئة رئاسة المجلس نفسها. وهذا مستغرب ويبعث على التساؤل بعدما حكمت الأغلبية البرلمانية على الوزارة بالاستقالة. فكيف نتصور إصلاح حال السلطة الوطنية الفلسطينية إذا ظلت الذهنية المفترض أنها تقود مهمة الرقابة في المجلس النيابي على السلطة التنفيذية هي ذاتها التي سمحت بوصول الأوضاع إلى ما وصلت إليه، علما أن المجلس النيابي هو الذي ينتظر منه أن يعدل المائل ويقوم المعوج، وأن التغيير والإصلاح يتطلب ذهنية مستعدة لمحاكمة التجربة السابقة بدلا من اللجوء للحيل التبريرية التي تنشد تبرئة الذات؟

وكان الرأي عندي أن من واجب المجلس التشريعي أمام الجمهور الفلسطيني أن يقوم بنفسه بمحاكمة التجربة بأسلوب النقد الذاتي، بمكاشفة صريحة وبشفافية صادقة، مبينا كيف وقع القصور والخطأ، مجيبا على السؤال الذي يوجهه الناس بإلحاح وهو: ألم تكن في يدكم أية وسيلة لوقف التدهور؟ أكل ما نحصل عليه منكم هو انضمامكم إلينا في فاصل لطم الخدود وشق الجيوب وإطلاق الشكاوى؟

مدار العملية الديمقراطية:

والواقع أننا نحن النواب جميعا ـ الذين نعرف أحكام النظام الداخلي للمجلس بل والأصول العامة للعمل في البرلمانات ـ نحفظ عن ظهر قلب أن المجالس النيابية تملك آليات الاستجواب وحجب الثقة وأن بوسعها عن طريق هز عصا المساءلة أن توقف التجاوزات وتقضي على مظاهر الانحراف وتعزل المنحرفين. ونفهم أن مدار العملية الديمقراطية البرلمانية هو الجدل الدائم الذي يقوم بين النواب والحكومة على مقايضة ثقة المجلس بمقابل استجابة السلطة التنفيذية لقرارات المجلس وتوصياته. ولكن قيام هذا التوازن الذي يعطي العملية الديمقراطية نكهتها ويحفظ وزنها ومصداقيتها عند الناس مشروط بأن لا يصبح أحد من الطرفين (شيئا) في جيب الآخر. ويحدث هذا المحذور عندما يتقاضى أحد في المقايضة مقابلا لنفسه شخصيا بدلا من أن يقايض لصالح الجهة التي يمثلها.إن هذا لا يعني بحال من الأحوال اتخاذ موقف عدائي من السلطة الأخرى، بل ولا يعني نفي صفة (التكاملية)عن العلاقة بين الجهتين التشريعية والتنفيذية. لأن التكامل يحدث عندما يضيف هذا الجانب شيئا ينقص ذلك الجانب أو يفتح عينه على ما لم يكن يرى، وليس عندما يصبح نسخة أخرى منه أو يتواطأ معه ضد الجهة التي يمثلها. فما هو الوضع في مجلسنا؟ ولأي سبب لم يحرك المجلس ولو آلية الاستجواب مرة واحدة خلال فترة عمله كلها؟ إن السؤال بهذه الصيغة هو التعبير الآخر عن سؤال الناس عن مسؤولية المجلس. ويجب علينا في مناخ الرضا عن النفس الذي يشعر به معظم الأعضاء جراء استقالة الوزارة تحت ضغط الأغلبية أن نقوم بمراجعة شجاعة تزودنا برؤية جديدة وعزم جديد وتلخص الدروس المستفادة. وعلينا أن لا ننسى أن نجاح الأغلبية في دفع الوزارة للاستقالة إنما حدث بسبب اجتماع عدة ظروف استثنائية، وأن من الممكن تفتيت هذه الأغلبية إذا وقعت المنافسات بين ذوي المطامح والأهواء. وأن الإجابة على أسئلة الناس هي الأهم، حتى لا يلجؤوا إلى ما لجأت إليه الجماهير في معظم البلاد العربية حين اعتزلت الشأن العام وتركت الجمل بما حمل وسجلت أرقاما كبيرة في الهجرة من بلادها، وكانت هجرة العقول أبعث الأشياء على الأسف والخسران.

نحن الفلسطينيين كفانا هجرة. وكفانا تسببا بإحباط جماهيرنا التي دفعت الثمن وبذلت التضحيات الغالية وصبرت صبر أيوب وهي تضبط نفسها لشدة تقديرها المسؤولية. ولنقم بنقد الذات غير ملتفتين إلى العبارات الرخوة من قبيل:" وفروا عليكم جلد الذات ". أو من قبيل " لسنا وحدنا الفاسدين فالفساد ظاهرة عالمية ". فالجواب على هذه العبارات التي يستخدمها الفاسدون أو المتواطئون لسبب أو لآخر مع فساد غيرهم هو - أولا - إن من لا ينقد نفسه لا يرتقي ولا يستطيع من ثم تغيير نهجه الفاشل. - وثانيا - إن الكيان الفلسطيني المتاح لنا حتى الآن لا يتحمل ما تتحمله الكيانات الأخرى التي فرغت من تأمين استقلالها ومتطلباته الأساسية. وعملية النقد من شأنها التمهيد لإعادة تأهيل المجلس للفوز بالثقة التي حجبها الجمهور عنه (واقرؤوا نتائج الاستفتاءات الأخيرة). وهنا نستطرد قليلا لنوضح بشئ من العمق ضرورة هذا الفعل، عن طريق ضرب مثل مستوحى من اشتراط حصول السلطة التنفيذية على الثقة وفق برنامج عمل محدد قبل أن تكتسب الولاية والصلاحية، فهذا الاشتراط ولو أنه اشتراط عرفي دستوري خاص بالسلطة التنفيذية حين تتقدم لنوال ثقة المجلس، فإنه مطلوب بالمثل منطقيا من المجلس النيابي عندما تهتز ثقة الجمهور الذي انتخبه به ويصبح في حاجة ماسة إلى تجديد تلك الثقة. وأعتقد أن مشروع الإصلاح الفلسطيني الذي سبق للمجلس التشريعي أن حدد بنوده وعناصره في ورقته الصادرة يوم ١٦ / ٥ / ٢٠٠٢ يصلح بمثابة برنامج عمل للمجلس ويصلح أن يكون وعد النضال من أجل وضعه موضع التطبيق هو الوسيلة لنوال ثقة الجمهور تدريجيا.

المجلس وخطة المائة يوم:

لقد تغيرت الوزارة دون أن تتغير شخوص هيئة رئاسة المجلس. وحتى الآن لم يتمسك المجلس كما ينبغي بورقته الإصلاحية. ولم يناضل من أجلها. ولم يحاول حشد الناس خلفها. فكأنه قنع بخطة المائة يوم التي وضعتها لجنة وزارية دون أن يكون هناك ارتباط واضح بين ورقة المجلس وخطة اللجنة. وهكذا ظل القديم على قدمه.

ومع ذلك فلا جدال الآن أن قرار الأغلبية الذي جدد الثقة لهيئة الرئاسة ملزم للجميع، وأن على المجلس أن يبذل محاولة جديدة - أخيرة طبعا - للوقوف أمام مسؤولياته الخطيرة. ولا يقلل من أهمية بذل تلك المحاولة أن الوقت المتاح قليل، بمعنى أن التاريخ المحدد للانتخابات القادمة غير بعيد، وأيضا بمعنى أن الاحتلال قد يخطو خطوة أخيرة نهائية نحو فرض الحكم العسكري ويعيد الأمور إلى ما كانت عليه قبل عهد أوسلو والاتفاق الانتقالي. وسواء تحددت مهمة المجلس في المرحلة القادمة بأنها تحقيق الإصلاح الفلسطيني وفقا لورقة المجلس، أو غلب على تلك المهمة طابع الطوارئ الذي يستوجب من النواب أن يلتصقوا بدوائرهم للمساعدة في كل ما هو متصور من أفعال الطوارئ، فإن المجلس يجب أن يتصرف على نحو جديد، ولو ظلت هيئة الرئاسة هي بعينها الهيئة القديمة. وما دام المجلس قد استطاع أن يمارس إرادته في مواجهة السلطة التنفيذية فهو أقدر على ممارستها داخل المجلس إذا استدعت الظروف ذلك.

تشكيل الوزارة الجديدة:

والمهمة العاجلة للمجلس الآن، هي قضية تشكيل الوزارة وجلسة الثقة القادمة، وهي مهمة عاجلة بحكم استقالة الوزارة وما ترتب عليها من استحقاق زمني، هو وجوب قيام الرئيس بتشكيل وزارة جديدة وتقديمها للمجلس خلال أسبوعين. وقد كنت أتمنى أن يكون خير استهلال لعمل المجلس في دورته الجديدة هو قيامه بنقد ذاته واستنباط الدروس المستفادة من تجربة السنوات الست الماضية. ولكن الاستحقاقات الزمنية لا تنتظر. ولا بد أولا من مواجهة مسؤوليات اختيار الوزارة الجديدة. وهنا ينبغي أن نؤكد عددا من الملاحظات بهذا الصدد:

((أولا)) ليست مهمة اختيار مجلس وزاري جديد بالأمر الهين لا بالنظر للظروف الحاضرة ولا بالنظر إلى النصوص التي تحكم هذه العملية وفقا للنظام الأساسي وقانون الانتخابات والاتفاقية المرحلية. فالظروف الحاضرة ظروف إغارات ليلية ساخنة وقتل وتشريد وتدمير كل يوم. ومثل هذه (الوقائع) اليومية مربكة

ومشوشة في حد ذاتها. وباعثة على القلق حول المصير. أما النصوص التي تشترط بالإجمال أن تتشكل الوزارة من عدد لا يزيد على تسعة عشر وزيرا وأن يكون خمسة عشر منهم من بين أعضاء المجلس المنتخبين فهي نصوص تزيد المهمة صعوبة في هذه الظروف، لا سيما أن البشر بشر وأن الاسترضاء كان وما زال عنصرا معتمدا في سياسة التعيينات كبيرها وصغيرها وأن استرضاء جميع الطامحين، وربما أيضا مراعاة اعتبارات إقليمية ودولية معينة تجعل كلها من الاختيار قضية ذات صعوبة إضافية. فالمفاضلة بين المرشحين عسيرة لأن الوقت ضيق من ناحية وحرج من ناحية أخرى، ولأن اعتبارات ترضية المختارين تصطدم باعتبارات إغضاب الذين لم يقع عليهم الاختيار أفرادا وتنظيمات.

لو كان في الوسع أن يقول الرئيس بعد موافقة المجلس: " لقد خرق شارون باقتحامه مناطق السلطة الوطنية الاتفاق الانتقالي فأوجد لدينا حالة طوارئ، وهذا يستدعي وزارة طوارئ مكونة من ستة من الاختصاصيين من خارج الساحة السياسية، ولهذا فنحن نعفي أنفسنا مؤقتا من التقيد باشتراطات الاتفاق، ونشكل وزارة تكنوقراط مختصرة على هذا النحو ".. لو كان في الوسع ذلك لربما كان هذا حلا ملائما.

إلا أن ذلك ليس هو الحال. ولذا لا بد من مواجهة الواقع وحلوله. وهكذا نصل إلى ضرورة المناشدة الأخلاقية لأنفسنا بأن (نكبر عقلنا)، ونحرص على أن لا ندع مجالا لمزيد من الأزمات، وأن نقوم أولا بأول برتق التشققات التي قال شارون إنها بدأت تظهر في الوضع الفلسطيني. وهذا يتطلب التفاعل مع استيعاب الوضع وتغليب الرغبة في رص الصفوف على شهوة الاستوزار أو مصلحة الفصيل.

هل المناشدة الأخلاقية مجرد إنشاء؟ هل الدعوة إلى عقل كلي ينظر من جميع الزوايا ويأخذ بالحسبان جميع الاعتبارات مجرد وهم مثالي؟ نأمل أن لا يكون الأمر كذلك. وعلينا أن لا نطيل أمد الأزمة، وأن لا نجعل ديمقراطيتنا من صنف الديمقراطيات التي تعاقر الأزمات والولادات المتعسرة للحكومات.

<u>المالك ومستأجر العقار:</u>

نعم إن ترتيب البيت الداخلي هو شرط الصمود والسلامة وإمكان التطور. ونعم إن (تكبير العقل) مطلوب من غير المجلس كما هو مطلوب من المجلس. ولكن الجدل الذي يتعين أن يدور بين أطراف الساحة السياسية، بمن فيها المعارضون والمعترضون، يجب أن يأخذ بالحسبان أننا نمر بمرحلة فاصلة، ليس المعروض فيها علينا دولة ولا شبه دولة. بل كانتونات سكانية شأننا فيها شأن مستأجر العقار الذي يعمل أصلا في أملاك المؤجر، ولا تتجاوز آماله البقاء في المكان أطول وقت ممكن، إلى أن يقدم المالك على تغيير القانون. وفي الوقت الذي يقوم فيه شارون باحتلال الضفة الغربية بكاملها ولا يتوقف عن القيام بعمليات استطلاع بالقوة في جنوب قطاع غزة، ثم في شماله، ثم في غربه، ثم في شرقه فإن الخطوة التالية مفهومة تماما على الرغم من المناسبة التي انتهزها الرئيس الأمريكي ليتحدث في مكتبه بالأمم المتحدة عن رؤيته دولة فلسطينية قابلة للحياة حسب تعبيره. فوعود الرئيس الأمريكي التي كررها أمام الدكتور نبيل شعث مؤخرا غامضة ومائعة وهي محض دعاية موجهة للمنطقة العربية أكثر ما هي موجهة للفلسطينيين. والغرض منها التهوين من وقع الحرب القادمة الموجهة ضد العراق والتي يجري التحضير لها ليل نهار. والعرب لا يجهلون التكتيكات السياسية التي تتبع لاستفراد كل ضحية على حدة بمعزل عن الآخرين الذين يجري تحييدهم مؤقتا. وبالمثل إنني أعتقد، على الرغم من اعتراضي الحاد المعلن على الكثير الكثير من الممارسات القيادية، أن تركيز الأمريكيين والإسرائيليين في ساحتنا على شخص الرئيس عرفات مقصود منه شل الجهة التي تمسك بخيوط النظام لكي لا يعود هناك نظام، وإذا كانوا قد بدؤوا بالرئيس فليس معنى ذلك أن المجلس التشريعي بمنجى من استهدافهم، لأن المجلس بدوره هو إحدى السلطتين السياديتين الشرعيتين كما قلنا. وهو إذا كان كتلة واحدة وإرادة واحدة فذلك يحفظ على البلد قدرا من نظامها. وهذا ما يتعارض مع خطط شارون وأجهزته. ولا شك أن تقسيم أعضاء المجلس إلى مؤتمنين وغير مؤتمنين على أمن إسرائيل ضربة للمجلس وكيانه الواحد وحصانة أعضائه التي لا تتجزأ.

((ثانيا)) من هو الذي قال إن مشكلة الإدارة الفلسطينية تكمن في مجلس الوزراء حصرا؟ والواقع إنها أعوص من ذلك. فالموقف الذي وقفه المجلس التشريعي من الوزارة، والذي أدى إلى تقديم استقالتها، له

طابع الإشكالية الدستورية بأكثر من طابع الإشكالية الإصلاحية. أي أن أعضاء المجلس أجمعوا على رفض تجاهل حق المجلس دستوريا في منح الثقة للوزارة بعد إعادة تشكيلها في المرة الأخيرة. وقد كانت هذه النقطة هي شعار التحريك والتعبئة. وإن كانت لكل شلة ولكل فرد أسبابهم الخافية التي ستظهرها المشاورات الجارية حاليا. والرأي عندي أن قماشة المجلس ذات نسيج غالب واحد. ولا أتخيل أن وزيرا لاحقا سيكون أفضل من وزير سابق. والمطلوب منا جميعا بعد الفراغ من الهم الدستوري الموسمي أن يسيطر علينا الهم الإصلاحي الدائم. وهذا يعني أن واجبنا اليوم التقويم والمتابعة لما يجري في الوزارات والأجهزة والإدارات والفروع. لأن البنيان الإداري بمجمله عندنا أصبح عبارة عن ملجأ ضخم للضمان الاجتماعي، يتخذ صورة الوزارات والإدارات وألقاب الوزير والوكيل والمدير. وقد سبق أن قلت - وأسمح لنفسي بالتكرار مع رفع الصوت - إن هذه الأعداد من الموظفين، التي حشر بعضها فوق بعض، ليست لها في الحقيقة أعمال تؤديها. إن عشر معشار هذه الأعداد كاف للقيام بمهمات الإدارة في البلاد. وبالفعل كان الاحتلال يدير الإدارة المدنية بأقل من عشر معشار العدد. أما هذا التكدس الحالي فهو عبء على الأداء الوظيفي يدفع ثمنه الجمهور من وقته ومن أعصابه فضلا عن ماله، حيث يموج الموظفون بعضهم في بعض ويتنازعون فيما بينهم، يريد كل منهم لنفسه (كبشة اختصاصات) تبرر وجوده وتكون له شفيعا عند المطالبة بالترقيات. هكذا بذرنا في إداراتنا بذورا كثيفة لروتين بيروقراطي يفوق ما هو موجود في أي مكان، ويؤدي إلى اختناق المعاملات ومصالح الجمهور، ويوجد مناخا مناسبا للابتزاز والرشوة. لقد تحدثنا عن هذه المعضلة الأساسية الواقفة في حلق الإدارة الفلسطينية، وتطوعنا بتقديم الحل: ألا وهو اقتراح تحويل جميع العمالة الزائدة، وهي الأغلبية للأسف، إلى كشوف ضمان اجتماعي صريح، فذلك يتيح للإدارة أن تتنفس على الأقل وأن تأمل بتطوير خدماتها.

قطع الأرزاق وقطع الأعناق:

ومن عجب أن المتحدثين عن الإصلاح - وما أكثرهم - تجنبوا الكلام حول هذه النقطة. وسمعت من يقول: هذا كلام غير واقعي. فكأن واقع وجود ورم في أي جسم من الأجسام هو واقع لا ينبغي التفكير في تغييره لأن الورم جزء من الجسم نفسه!.. ونحن لا نقول قط إن التغيير يكون بجرة قلم ولا إنه يكون دفعة واحدة، فكل شيء يتطلب وقتا. ولا نقول كذلك بقطع الأرزاق فإن قطع الأرزاق من قطع الأعناق. ولكننا نقول ونعيد القول إننا لا يجوز أن نحل مشكلة البطالة عن طريق تعقيد مشكلة الإدارة أو في الحقيقة عن طريق إلغاء الإدارة بمعناها الحقيقي السليم.

ذلك كله جانب واحد من جوانب الإصلاح المتعلقة بالإدارة. ناهيك عن الجانب الآخر المتعلق بالمراتب الوظيفية. وهو يشكل وجها غير مألوف وغير معقول وغير مسبوق من وجوه الاضطراب. فلدينا كما قال أحد العارفين من صنف المدراء العامين أكثر مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية. ولدينا من المدراء جيش عرمرم. ولدينا من العمداء والعقداء أكثر من رمل البحر. وما زال الحبل على الجرار. وهناك طلبة في جامعاتهم ومدارسهم يحملون درجة مدير أ ومدير ب وهناك مسؤولون كبار يقبضون رواتب محترمة وقد زادهم الله من نعيمه بأن وظفوا إخوتهم وأخواتهم وأبناءهم وبناتهم (وزوجاتهم أيضا) وكذا أنسباءهم وأصهارهم (والجيران المفضلين) في رتب لا تقل عن مدير سي. وبعض المدراء كما يقال لم ينهوا المرحلة التوجيهية من دراستهم.

عندما يتخيل المرء شدة اجتراء أصحاب المقامات على هذا (الهبش) دون هوادة، فإن غمامة سوداء تغشى الحاضر كله. وعندما يتأمل المرء هذه الأمور ويتخيل كم سنة نحتاج لإعادة الإدارة إلى شكل يشبه ما هو موجود في بلاد الناس، فإن الغمامة السوداء تزحف على المستقبل أيضا.

وهناك أمور لا تقل خطرا عند التأمل في بنية الأجهزة الأمنية وتركيبها ووظائفها الراهنة وموارد بعض رموزها وتجاوزات البعض على أموال المواطنين وممتلكاتهم. إنها أمور تبعث على القشعريرة نظرا للمعاني التي تشتمل عليها وللآثار التي تنجم عنها ولردات الفعل التي قد تترتب عليها ولو بعد حين. فالاستهتار بالقانون جهارا نهارا، وعدم الانضباط لتوصيات ورقة المجلس التشريعي التي طالبت قادة الأجهزة الأمنية بالابتعاد عن العمل السياسي وعن الظهور الإعلامي مسألة لا تبعث على الارتياح.

أن تأتي متأخرا!:

يبدو هذا كله مثبطا ومحبطا ويبعث على السؤال الذي وجهه البعض في بعض الندوات: من يصلح من؟ وكذا: أي شيء ليس بحاجة إلى إصلاح؟

غير أن الصحيح هو الصحيح والواجب هو الواجب. ولا يمكن الموالسة والسكوت على كل هذه الرزايا. وهناك من يقول إن المطلوب قبل كل شيء في مجال الإصلاح هو الإصلاح السياسي. وهؤلاء يبدؤون من الأطروحة المتعلقة بتفعيل مؤسسات منظمة التحرير وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني ولا ينتهون إلا بانتخابات النوادي والجمعيات. وهذا كله طيب لولا أننا لا نعرف متى يمكن أن يكون! بل وإننا لا نعرف هل تكون بالفعل انتخابات مجلس تشريعي ومتى يمكن أن تكون؟!!

على المجلس التشريعي أن لا يحجم عن أداء أمانته ولو متأخرا. وهذه الأمانة هي ضبط الأمور وإصلاح الإدارة أولا وقبل كل شيء. فالمجلس هو الذي يتحمل مسؤولية تفاقم الحال لأنه لم يتخذ منذ وقت بعيد خطوة كالتي اتخذها مؤخرا حين أظهر العزم على إنفاذ إرادته. وأضيف أن الإخوة في الفصائل يجب أن يقفوا صفا واحدا للحث على قضية الإصلاح الإداري الذي يخص حياة الجميع اليومية وللإصرار عليه ولدعم الجهود التي تبذل فيه. فمهما كان الرأي السياسي والأيدولوجي لأي فصيل فإن أعضاءه مثل بقية المواطنين يحتاجون في حياتهم إلى مراجعة الدوائر الحكومية وإجراء معاملاتهم المدنية والمالية والقانونية.. إلخ.

ولا قيمة لأي تشكيل وزاري ولا لأي تعديل جديد إذا لم يثابر المجلس بعد ذلك بروح ملهمة مشبعة بالحس باللحظة التاريخية وبالدروس المستفادة على المتابعة والرقابة وفقا لبرنامج مدروس. شريطة أن يكون قد وضع تجربته السابقة على المشرحة ووجه لنفسه النقد الذاتي الملائم.

إما المفاوضات أو رئاسة المجلس:

وأعتقد أن أول مهمة للمجلس بعد أن يفرغ من نقد ذاته هي استنباط الدروس المستفادة من تجربته الماضية مع السلطة التنفيذية. وعلى رأس هذه الدروس في تقديري:

- **أن التلويح بالاستجواب خير من الاقتصار على توجيه الأسئلة.**
- **وأن استجواب المسؤول التنفيذي مبكرا خير من المواربة حتى تستفحل الأمور ويؤدي الاستجواب المتأخر إلى حجب الثقة.**
- **وأن حجب الثقة عن مسؤول تنفيذي واحد خير من الانتظار حتى يصبح من الضروري حجبها عن اثنين أو أكثر.**
- **أن المجلس يجب أن لا يتسامح في قيام رئيسه أو أعضائه بأعمال السلطة التنفيذية بأجر أو بدون أجر، وعلى الأخص قيام رئيس المجلس بالمفاوضات مع الإسرائيليين. وأبسط سبب للاعتراض على ذلك أن الأصول تقضي بإحالة أعمال السلطة التنفيذية إلى المجلس التشريعي لإقرارها أو للاعتراض عليها، فكيف يتفق ذلك مع كون رئيس المجلس هو الذي يقوم بالعمل أصلا؟ إن قصة مشاركة رئيس المجلس في المفاوضات خلال السنوات الماضية ليست بالقصة الجميلة. ففي المرة الأولى التي راجعه النواب بشأن أنباء سربتها المراجع الإسرائيلية المعنية إلى الإذاعة الإسرائيلية عن اتصالات سرية بينه وبين الإسرائيليين قال: " لا تصدقوا الإذاعة الإسرائيلية! "، وفي مرة لاحقة قال: " أقوم بمهمات محدودة فقط وليس بمفاوضات! ". وفي مرة ثالثة طالبه البعض بالاستقالة من رئاسة المجلس والانضمام إلى الوزارة.. وفي مرة رابعة فوجئنا به يرأس طاقم المفاوضات في طابا دون أن يعلم المجلس شيئا عن خطوة رئيسه الذي ينطق باسمه.**
- **أن المفاوضات مع الإسرائيليين وإن كانت تجرى باسم منظمة التحرير الفلسطينية فإن المجلس يجب أن يكون على اطلاع كامل بمجرياتها أولا بأول لأن المجلس جزء منتخب من المجلس الوطني، وانعقاده**

أسهل من انعقاد الأخير.

- **وأن تقارير هيئة الرقابة يجب أن تورد إلى لمجلس التشريعي حيث تقوم لجنة الرقابة وحقوق الإنسان بقراءتها والإفادة منها في توجيه الأسئلة والاستجوابات.**

- **وأن قسم تلقي الشكاوى في الدائرة القانونية بالمجلس (وهي جسم إداري غير اللجنة القانونية) يجب أن يلحق هو الآخر بلجنة الرقابة وحقوق الإنسان، وأن يعطى الأهمية المناسبة بحيث يستحيل إلى ديوان مظالم يحقق في شكاوى الناس.**

- **وأن العملية التشريعية التي هي الاختصاص الأول والأكبر للمجلس يجب أن تولى اهتماما أكبر كثيرا مما كان، وذلك من خلال إعداد دراسات كافية لمساعدة النواب على أداء مهمتهم التشريعية بشكل أفضل، حتى تجئ القوانين أنضج وأقل وقوعا في الخطأ. كذلك يجب أن يكون هناك تصور حسن لترتيب قائمة أولوية تقديم القوانين أمام المجلس**

- **هذه دروس مستفادة، وهي بمثابة مجموعة من المعايير المقترحة لتصحيح مسيرة المجلس. ويجب أن يجتهد النواب الغيورون على المسيرة في المراجعة لمعرفة أين أخطأنا وأين أصبنا وفي استنباط ما يرونه لازما، إن لم يكن من أجل هذا المجلس فمن أجل المجلس القادم، لئلا يدفع ثمنا جديدا في تعلم الدروس ذاتها.**